

من الوزير الأول
إلى
السيدات والسادة الوزراء
وكتاب الدولة والولاية

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006.

يندرج مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006 في إطار :

- مواصلة تجسيم الخيارات الواردة في البرنامج الرئاسي لتونس الغد للفترة 2004/2009.
- الإعداد لانطلاق المخطط الحادي عشر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007/2011.
- الشروع في تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي للميزانية تبعا لتركيز مجلس المستشارين.

لذلك يتعين اعتماد التمشي التالي في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006.

I- التوجيهات العامة :

1 - إعداد مذكرة تحليلية حول الميزانية المقترحة لسنة 2006 ووضع هذه الميزانية في إطار متوسط المدى مع بيان الأهداف الكمية والنوعية المنتظر تحقيقها سنة 2006 انطلاقا من الوضع الحالي والتطور المرتقب لكل قطاع من خلال مؤشرات موضوعية مع الحرص على إبراز المقترحات والإجراءات المتعلقة بتجسيم المحاور الواردة ضمن البرنامج الرئاسي.

2 - الشروع في إعداد مشروع ميزانية سنة 2006 بداية من شهر فيفري 2005 وذلك بهدف احترام الرزنامة المدرجة بهذا المنشور.

3 - العمل على مزيد التنسيق بين المصالح الفنية والمصالح الإدارية قصد الربط بين الأهداف والبرامج من جهة والاعتمادات المقترحة من جهة أخرى في مستوى كل من نفقات التصرف ونفقات التنمية.

٢٢ - التوجهات والتدابير المتعلقة بنفقات التصرف : يتعين في هذا الإطار :

- العمل على ضبط الحاجيات بكل دقة بالاعتماد على تنفيذ ميزانية سنة 2004 وعلى تقديرات سنة 2005 عند إعداد الاقتراحات المتعلقة بسنة 2006 وذلك سواء بالنسبة للوزارات أو المؤسسات مع اعتبار الموارد الذاتية المسجلة والمنتظرة من قبل هذه الهياكل الأخيرة.
- الحرص على تطبيق التوجهات والإجراءات الواردة بالمناشير السابقة حول إعداد ميزانية الدولة وخاصة منها المتعلقة بحسن استغلال الموارد البشرية المتوفرة من خلال إحكام توزيع الأعوان والتركيز على وظيفة التصرف في الموارد البشرية.
- الأخذ في الاعتبار عند برمجة المشاريع الجديدة، وإضافة إلى كلفة الاستثمار، الانعكاس الناتج عن دخولها حيز الاستغلال في مستوى نفقات التصرف وخاصة الحاجيات من الموارد البشرية الضرورية للتسيير عند الاقتضاء، مع التذكير في هذا الإطار بالقرار المتعلق بوضع حد لانتداب عملة الحضائر.
- توزيع الانتدابات المقترحة بين الهياكل المعنية والتفريق بين :
 - تدعيم الهياكل الموجودة مع إبراز الإمكانيات البشرية المتوفرة وتبرير الدعم المقترح.
 - الهياكل الجديدة على أساس مقاييس موضوعية وجدول لانتداب الأعوان وذلك على مراحل.
- إيلاء الأولوية عند تشخيص الانتدابات الضرورية لحاملي الشهادات العليا قصد تحسين التأطير في الإدارة والمؤسسات العمومية.
- ضبط نفقات الأجور لسنة 2006 على أساس المرتبات التي تم صرفها خلال شهر جانفي 2005 مع تعديلها باعتبار التطور المنتظر لعدد وهيكلية الأعوان.
- دعوة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية إلى تقديم جدول يبين عدد الأعوان العاملين بها وتوزيعهم حسب أصنافهم ورتبهم واختصاصاتهم وحسب الجهة التي يعملون بها.
- إيلاء عناية خاصة لنفقات تسيير المصالح وذلك من خلال مزيد الحرص على التحكم في هذه النفقات في إطار خطة ترمي إلى تشخيص مواطن الاقتصاد والالتزام بالتعليمات والتدابير الواردة في هذا المجال. وخاصة منها :

- منشور الوزير الأول عدد 15 بتاريخ 5 مارس 1992 حول تخصيص اعتماد لشراء الصحف اليومية والدوريات.
- منشور الوزير الأول عدد 40 بتاريخ 11 أوت 1992 حول الضغط على نفقات التصرف.
 - منشور الوزير الأول عدد 2 بتاريخ 6 جانفي 1996 حول الضغط على مصاريف الهاتف الإداري ومنشوري عدد 20 بتاريخ 1 جويلية 2002 حول ترشيد نفقات استهلاك الهاتف.
 - منشور وزير المالية عدد 404 بتاريخ 20 أفريل 1999 والمتعلق بتصفية متخلدات الدولة.
 - منشور الوزير الأول عدد 29 بتاريخ 8 جوان 2001 حول ترشيد استهلاك الطاقة والنفهوض بالطاقات المتجددة في الإدارة وفي المؤسسات والمنشآت العمومية.
 - برنامج التحكم في استهلاك الماء في إطار الخطة التي تم إقرارها والتي شملت في مرحلة أولى عددا من الوزارات والمؤسسات والتي يتعين تقييم نتائجها وتعميمها على بقية الهياكل.

III - التوجهات والتدابير المتعلقة بنفقات التنمية:

- يتم إعداد الاقتراحات المتعلقة بنفقات التنمية لسنة 2006 في إطار المشاريع والبرامج التي وقع إقرارها ضمن المخطط العاشر والبرنامج الرئاسي لتونس الغد وبالاتماد على نسق الإنجازات المسجلة إلى غاية سنة 2004 والمنتظرة لسنة 2005 وذلك وفق التوجهات والمبادئ التالية :
- إيلاء المشاريع والبرامج التي هي بصدد الإنجاز وخاصة منها الممولة في إطار التعاون الدولي الأولوية في رصد الاعتمادات قصد احترام آجال تنفيذها وضمان الاستعمال الأمثل للتمويلات الخارجية المتوفرة.
 - اقتراح الدراسات الضرورية لحسن إعداد المشاريع والبرامج المنتظر إقرارها ضمن المخطط الحادي عشر.
 - إحكام اختيار المشاريع والبرامج الجديدة على أساس الأولويات التي وقع إقرارها بالمخطط العاشر وباعتبار تقدم إعداد هذه المشاريع من حيث الدراسات وتوفير الأراضي وهيكل التمويل بما يؤمن الشروع في الإنجاز خلال سنة 2006.

- أخذ مقترحات الولايات بعين الاعتبار وفقا لما تضمنه منشور الوزير الاول عدد 98 المؤرخ في 29 ديسمبر 1993 وذلك بعد ترتيبها حسب الأولويات من قبل المجالس الجهوية.

- تقديم كامل التكلفة وهيكلية التمويل بالنسبة للمشاريع والبرامج المقترحة في مستوى قسم التمويل العمومي وتحديد الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع السنوية على أساس تقدم الإنجاز المنتظر وذلك على غرار مشاريع وبرامج قسم الاستثمارات المباشرة.

- ضبط انعكاس إنجاز كل مشروع جديد على نفقات التصرف في مستوى الموارد البشرية ونفقات الوسائل مع التحكم في هذا الانعكاس.

- توزيع اعتمادات التعهد والدفع المقترحة لسنة 2006 بين الولايات بغض النظر عن صبغتها الوطنية أو الجهوية بالنسبة لمشاريع وبرامج قسمي الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي قصد إبراز مجهودات الدولة للنهوض بمختلف الجهات.

- ضبط الحاجيات من اعتمادات التعهد والدفع بكل دقة سواء بالنسبة للمشاريع المتواصلة أو الجديدة المقترحة لسنة 2006 والممولة سواء من الموارد العامة للميزانية أو من موارد القروض الخارجية الموظفة قصد تفادي إعادة ترسيم الاعتمادات وتحويلها من سنة إلى أخرى.

- أفراد المشاريع والبرامج الممكن إنجازها مباشرة من قبل المؤسسات العمومية الإدارية أو غير الإدارية المؤهلة لذلك في جزء خاص وذلك تدعيما للمحورية الإدارية.

- أفراد الاعتمادات المتأتية من الهبات في مستوى كل مشروع أو برنامج عندما تكون هذه الهبات موظفة ومرتبطة بإنجاز مشروع أو برنامج معين.

- الحرص على حسن إعداد بطاقات المشاريع والبرامج سواء كانت متواصلة أو جديدة وذلك بإبراز كل المعطيات الأساسية فيما يخص نسق إنجاز كل عنصر من عناصر المشروع أو البرنامج وأهم العراقيل التي حالت دون تقدم إنجاز البعض منها بصفة عادية وخاصة الممولة بقروض خارجية مع تقديم المقترحات الكفيلة بتذليل هذه العراقيل.

- مواصلة عملية تحويل الأجور إلى العنوان الأول بالنسبة لبقية العملة القارين الممولة حاليا في إطار اعتمادات العنوان الثاني مع إبراز النفقات الخاصة بها على حدة.

IV - صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وأموال المشاركة) :

اعتبارا لأهمية هذه الصناديق التي تعتبر متممة لنفقات التصرف والتنمية فإن الهياكل المعنية مدعوة لاتباع نفس التمشي الوارد بالنسبة للمقترحات الخاصة بنفقات التصرف ونفقات التنمية لميزانية الدولة وتقديم المبررات والتفاصيل بالنسبة لكل صندوق سواء فيما يتعلق بالموارد أو بالنفقات كما يتعين تقديم كشوفات حول تطور موارد ونفقات هذه الصناديق بالنسبة للفترة 2004/2001.

V - الميزانية الأفقية للبحث العلمي :

في إطار مواصلة تجسيم القرار الرئاسي القاضي بتدعيم النفقات المخصصة لقطاع البحث العلمي للارتقاء بها إلى نسبة 1.25 % من الناتج المحلي الإجمالي في أفق سنة 2009 يتعين على الوزارات إبراز الاعتمادات المقترحة للغرض وذلك في مستوى نفقات التصرف والتنمية ونفقات صناديق الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وغير الإدارية بما فيها المنشآت العمومية وتوجيه نسخة منها إلى وزارة البحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الكفاءات.

VI - رزنامة اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006 :

اعتبارا لتركيز مجلس المستشارين خلال سنة 2005 وعملا بأحكام القانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 23 منه والذي تم بمقتضاه تقديم الأجل الأقصى لعرض مشروع قانون المالية على السلطة التشريعية مقارنة بالأجل السابق حيث يكون " اليوم الخامس والعشرين من شهر أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذ قانون المالية المعروض " فإنه يتعين التقيد بالرزنامة التالية لإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2006 :

- **الثلاثي الأول من سنة 2005 :** إعداد مشاريع الميزانيات من قبل رؤساء الإدارات المعنية بالتنسيق مع المصالح الجهوية التابعة لها والولايات.

- مارس 2005 : عقد جلسات عمل في مستوى وزارة المالية (مصالح الميزانية) مع ممثلي رؤساء الإدارات وبمشاركة الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية ومراقب المصاريف المعني ومراقب الدولة بالنسبة للوزارات التي تشرف على مؤسسات عمومية غير إدارية تتمتع بتدخل من الدولة وذلك لتقييم إنجازات 2004 وضبط النفقات الإلزامية وتشخيص التدابير التي يتعين أخذها لتدارك بعض النقائص.
- 30 أبريل 2005 : آخر أجل لتوجيه مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية.
- من 16 ماي إلى موفى جوان 2005 : مناقشة مشاريع الميزانيات بين ممثلي رؤساء الإدارات المعنية ومصالح الميزانية بوزارة المالية وبحضور الأطراف المذكورة آنفا.
- 30 جوان 2005 : آخر أجل لتقديم الأحكام المقترح إدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2006.
- جويلية 2005 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية وضبط التقديرات النهائية للموارد.

فالمرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقة والعناية والحرص على تنفيذ ما تضمنه من تدابير تهم على حد سواء محتوى الاقتراحات وبرنامج الإعداد وخاصة منها المتعلقة بأجل توجيه مشاريع الميزانيات إلى وزارة المالية.

والسلام

المندوب العام
محمد العبد
الأمم المتحدة